جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (٤٨)

دراسة تحليلية لأثر السياسات الإقتصادية والمالية النقدية على تطور وتنمية القطاع الزراعى

القاهرة
فبراير ١٩٩٠

جـدول المحتويات

صفحة

تقـديم

١ ـ المقدمـة ١

٢ ـ الأوضاع الاقتصادية السائدة فى القطاع الزراعى ٢

٢ ـ ١ : التغييرات الهيكلية وانجازات القطاع الزراعى ٧

٢ ـ ١ ـ ١ ـ معدلات النمو فى الزراعة ٩

٢ ـ ١ ـ ٢ ـ التغيرات الهيكلية فى الانتاج الزراعى ١١

٢ ـ ٢ : استجابة المزارعين للتغيرات السعرية ١٢

٢ ـ ٣ : تنظيم وادارة القطاع الزراعى ١٦

٣ ـ الاتجاهات العامة للساسات الزراعية وأثرها على أداء القطاع الزراعى ٢١

٣ ـ ١ : ملامح السياسة الزراعية منذ بداية التخطيط للتنمية فى الستينيات ٢١

٣ ـ ١ ـ ١ ـ السياسة الزراعية فى مرحلة الستينات ٢٣

٣ ـ ١ ـ ٢ ـ السياسة الزراعية فى مرحلة السبعينيات ٢٦

٣ ـ ١ ـ ٣ ـ السياسة الزراعية فى مرحلة الثمانينات ٢٨

٣ ـ ٢ : السياسة السعرية الزراعية وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية ٣٢

٣ ـ ٣ : السياسات السعرية وعلاقتها بالتشريعات والقوانين الصادرة فى مجال التسعير ٣٧

٣ ـ ٤ : سياسات تسعير الحاصلات الزراعية ٤٠

٣ ـ ٥ : السياسة التسويقية لبعض المنتجات الزراعية ٤٥

٣ ـ ٦ : أثر السياسات السعرية والتسويقية على القطاع الزراعى ٤٩

٤ ـ الاستثمار المحلى والمساعدات الاقتصادية الخارجية وأثرها على القطاع الزراعى ٥١

٤ ـ ١ : أهمية الانفاق الاستثمارى وتطوره ٥٢

٤ ـ ٢ : الاستثمارات فى القطاع الزراعى ٥٧

٤ ـ ٣ : سياسات الاستثمار وأثرها على القطاع الزراعى ٥٨

٤ ـ ٤ : المساعدات الاقتصادية الخارجية ٦١

٤ ـ ٤ ـ ١ ـ استعراض عام للمساعدات الخارجية لمصر ٦١

٤ ـ ٤ ـ ٢ ـ استعراض عام للمساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر ٦٥

٤ ـ ٤ ـ ٢ ـ ١ ـ برنامج الاستيراد السلعى ٦٥

٤ ـ ٤ ـ ٢ ـ ٢ ـ برنامج المشروعات ٦٦

٤ ـ ٤ ـ ٢ ـ ٣ ـ برنامج القانون العام ٤٨٠ لعام لفائض الحاصلات الزراعية ٦٦

٤ ـ ٤ ـ ٢ ـ ٤ ـ برنامج التحويلات النقدية ٦٧

٤ ـ ٥ : المساعدات الأمريكية لمشروعات قطاع الزراعـة ٦٨

٥ - السياسات الاقتصادية المؤثرة على القطاع الزراعى ٨٢

٥ - ١ : اتجاهات السياسات الاقتصادية فى مجال التجارة الخارجية ٨٣

٥ - ٢ : الميزان التجارى الزراعى والغذائى ٨٥

٥ - ٣ : علاقة السياسة الزراعية بسياسة التجارة الخارجية ٨٩

٥ - ٣ - ١ - أثر السياسات السعرية على ميزان المدفوعات ٨٩

٥ - ٣ - ٢ - أثر سياسات سعر الصرف على القطاع الزراعى ٩١

٥ - ٤ : الاتجاهات العامة لسياسات التصدير ٩٤

٥ - ٤ - ١ - أهم القوانين واللوائح والقرارات المرتبطة بعمليات التصدير ٩٥

٥ - ٤ - ٢ - قيود تطوير الصادرات الوطنية ٩٨

٥ - ٤ - ٣ - مشاكل التصدير للأسواق العالمية ٩٩

٥ - ٤ - ٤ - مشاكل التصدير لدول السوق الأوروبية ١٠٢

٥ - ٤ - ٥ - مشروع اللائحة الموحدة للاستيراد والتصدير ١٠٣

٥ - ٤ - ٦ - النظام المقترح لتبسيط اجراءات التصدير ١٠٥

٥ - ٤ - ٧ - سياسات تشجيع الصادرات وعلاقتها بسعر الصرف ١٠٦

٥ - ٤ - ٨ - سياسات دعم الصادرات ١٠٨

٥ - ٤ - ٩ - التجارة الخارجية أحد برامج الاصلاح الهيكلية ١١٠

٥ - ٤ - ١٠ - الآثار السلبية لمشاكل سعر الصرف فى التجارة الخارجية المصرية ١١١

٥ - ٤ - ١١ - استراتيجية الدولة فى مجال الصادرات السلعية ١١٢

٦ - السياسات المالية المؤثرة على القطاع الزراعى ١١٤

٦ - ١ : دور التمويل العام فى التنمية ١١٥

٦ - ٢ : السياسة المالية وقطاع الزراعة المصرى ١١٩

٦ - ٢ - ١ - الانفاق العام وعلاقته بالقطاع الزراعى ١٢٣

٦ - ٢ - ٢ - السياسة الضريبية ١٢٥

٦ - ٢ - ٣ - حصيلة الضرائب من القطاع الزراعى ١٢٨

٦ - ٢ - ٤ - السياسة الائتمانية ١٣٠

٧ - الملخص و التوصيات ١٥٢

٨ - ملاحق الدراسة : ١٨٩

(١) أهم التشريعات والقوانين المتعلقة بعمليات التسعير فى مصر منذ الأربعينات

(٢) أهم التشريعات والقوانين والقرارات المتعلقة بالاستيراد والتصدير

(٣) ملخص مشروعات القطاع الزراعى الممولة من المساعدات الاقتصادية الأمريكية خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٨

(٤) الملاحق و الجداول الاحصائية

قائمة المراجع

تقديـــــــــــــم :

لعل من أبرز خصائص المجتمعات النامية ، بجانب اعتبارها ذات اقتصاديـــات الدخل المتوسط المنخفض والمعدل السريع لنمو السكان وانخفاض مايخص الفرد من رأس المال ، أن النشاط الاقتصادى المرتبط بالزراعة أو بانتاج المواد الخام الاولية يمثل العمود الفقرى للاقتصاد القومى سواء من حيث نسبة الدخل المتولد منه الى الدخل القومى ، أو نصيـــب العمالة ، أو اعتماد الميزان التجارى على تصدير المواد الخام الاولية بصفه اساسية ، وقد كان ذلك دافعا لان ترتبط الزراعه والمجتمع الزراعى بصفه عامة بظواهر التخلف وخصائصـــه. الا أن النظره الموضوعية لعلاقة التخلف الاقتصادى بسيادة القطاع الزراعى على الحيـــاه الاقتصادية للمجتمع توضح بجلاء ان جوهر مشكلة التخلف الاقتصادى يرجع اساسا الى اختلال العلاقة بين عناصر الانتاج الاساسية من جهة ، والاختلال الهيكلى لانشطة الاقتصـــــاد القومى وخاصة تلك المرتبه بالقطاع الزراعى من جهة أخرى.

وطالما ان قطاع الزراعة هو القطاع السائد تاريخيا بالنسبة للاقتصـاد المصـرى فان خصائص ذلك القطاع تنعكس على كافة مظاهر النشاط الاقتصادى للمجتمع . كمـــا أن حالة عدم الاتزان والترابط بين النشاط الزراعى والانشطة الاقتصادية الاخرى تعتبر من اهـم عوامل التغيرات الاقتصادية الواجب دراستها وتحليل أثارها ، خاصة فى مثل تلك المجتمعات التى تتسابق فيها معدلات النمو السكانى ومعدلات النمو الاقتصادى وتظهر الحاجه الشديـــده لتغطية المتطلبات الغذائية الاساسية من الاسواق الخارجية ومايترتب على ذلك الوضع مـــن اختلال هيكل ميزان المدفوعات وزيادة عبء المديونية الخارجية .

ان الكفاءة الانتاجية القصوى للقطاع الزراعى والتى تعتبر جزء من الكفـــــاءة الاقتصادية للاقتصاد القومى ككل ، لاتنحصر فقط فى تنظيم الانتاج بهدف الاستخدام الامثل للموارد المتاحه وانما تتطلب أيضا التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية بما يحقـــــق التكامل وليس التضاد بين تلك السياسات وصولا الى تحقيق الكفاءة الاقتصادية المنشـــــودة فى ظل الاطار السياسى والاجتماعى الذى تقره الدولة .

وتعتبر هذه الدراسة محاولة جادة لبحث العلاقات الاقتصادية المتشابكة وتحليـل أثر بعض السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطور وتنمية القطاع الزراعى . وقـــد حاولت الدراسة القاء بعض الاضواء على الجوانب الايجابية والسلبية للقوانين والتشريعـــات التى تسيطر وتحكم الاطار الاقتصادى العام وخاصة تلك المتعلقة بالقطاع الزراعى .

وقد شارك فى اعداد هذه الدراسة مجموعة عمل شملت كل من :
أ. د. سيد حسين أحمد ، المستشار بمركز التخطيط الزراعى والباحث الرئيسى
د . بركات الفرا ، د. عماد مصطفى ، د. عبدالفتاح حسين الخبراء الأول بمركز التخطيط الزراعى ، د. مجدى خليفة الخبير بمركز العلاقات الخارجية والسيد/ محمد نصر فريد الباحث بالمعهد . كما شارك فى اعداد هذه الدراسة كل من السيد / فتحى عبد الباقى الشيخ ، السيد/سعد عزب ، السيد / حمدى مسعود المديرون العامون بوزارة التخطيط القومى .

ونرجو أن تساهم هذه الدراسة فى القاء الضوء على الجوانب التكاملية للسياسات الزراعية وعلاقتها بالسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والائتمانية وأثر هذه السياسات على تطوير وتنمية القطاع الزراعى وذلك اسهاما فى خدمة الاقتصاد القومى المصرى .

والله ولى التوفيق ، ، ،

الباحث الرئيسى
أ. د. سيد حسين أحمد

البـــــاب الاول

المقدمـــــــه

بسم الله الرحمن الرحيم

دراسة تحليلية لاثر السياسات الاقتصادية والمالية النقدية على تطور وتنمية القطاع الزراعي

١- مقدمة :

يعتمد الاقتصاد المصرى بصورة اساسية على القطاع الزراعى حيث كانت مصر من أهم الدول الزراعية المصدرة للمواد الخام الاولية وخاصة القطن والمواد الغذائيه وخاصة الارز والموالح ، ولايزال القطاع الزراعى يلعب دوره المؤثر والواضح فى هيكل الاقتصاد المصرى ، حيث ان زيادة الواردات الغذائية مع تقلص حجم الصادرات الزراعية قد أثر سالبا على الميزان السلعى ، وبالتالى على ميزان المدفوعات مما أدى الى تدهور الاوضاع الاقتصادية خلال الفترات التى لم يتم التركيز فيها على القطاع الزراعى كقطاع رائد للتنمية الاقتصادية ، و حيث أنه مصدر للعملات الاجنبية ومصدر لاحلال الواردات الزراعية عن طريق زيادة الانتاج المحلى.

ولاشك ان هناك ارتباط عضوى بين السياسات الاقتصادية والمالية لكافة انشطة الاقتصاد المصرى ، ولاشك أيضا ان القطاع الزراعى يعتبر من اهم قطاعات الاقتصاد المصرى تأثرا بالسلب أو بالايجاب للتغيرات الدورية والمفاجئة فى بعض الاحيان للسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية . ولذلك فان تحليل عناصر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وتحديد أثر تلك العناصر على السياسة الزراعية سوف يساعد متخذى القرار وواضعى السياسه الزراعية على صياغة الاهداف الرئيسية لتلك السياسة فى اطار متناسق ومتكامل يأخذ فى الاعتبار العوامل والمؤشرات الحاكمة فى السياسات الاقتصادية والماليه والتى قد يكون لها تأثير عضوى على تطوير وتنمية القطاع الزراعى . فمثلا هناك مؤشرات مؤكده على تأثر قطاع الزراعة بأسعار صرف العملات الاجنبية وذلك فيما يتعلق بحجم وقيمة المدخلات الزراعية التى يتم استيرادها ، كما ان حصيلة الصادرات الزراعية تلعب دورها الايجابى من جهه اخرى فى تحسين ميزان المدفوعات المصرى ومواجهة الواردات الوسيطه والرأسمالية اللازمه لعملية التنمية . وهناك أمثله اخرى كثيرة توضح أثر السياسات الاقتصادية والمالية العامه على القطاع الزراعى منها مثلا مشكلة دعم السلع الزراعية وعلاقته بالوضع الاقتصادى العام من جهة ، وسياسات الدعم بصفه عامه وعلاقته بالعجز فى الموازنة العامة للدوله . كما ان مشكلة التسعير تعتبر من اهم المشكلات ذات العلاقة بالسياسات السعرية من جهة والدعم الحكومى الظاهر والمستتر من جهه اخرى . هذا الى جانب أثر السياسه السعرية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى وعلاقة ذلك بتحريك الاسعار المزرعية فى اطار العلاقة السعرية السائدة من القطاع الزراعى وقطاعات الاقتصاد القومى الاخرى وهناك ايضا سياسة الاجور المزرعية وعلاقتها بالسياسات العامة للاجور فى القطاعين العام والخاص وكذلك مستويات الانتاجية وعلاقتها بالاجور المدفوعه ، وكذلك سياسات العمالة الزراعية .

أن السياسات تمثل فى الواقع الوسائل والادوات المستخدمة لتحقيق أهداف تسعى الدولة الى تحقيقها ضمن اطار عام لاستراتيجية التنمية الاقتصادية وذلك فى ضوء القيود المفروضه • وتتميز تلك الادوات المستخدمه بالفاعلية والترابط والتنسيق حتى يمكن تحقيق الهدف دون أن يصاحب ذلك تأثير سلبى على الاهداف الاخرى• وهذه الادوات تنعكس اساسا فى صورة قرارات تنفيذية لتشريعات وقوانين ولوائح تحكم الاطار الاقتصادى العام للدولة • ولذلك فأن التخطيط للتنمية بصفه عامة وللتنمية الزراعية بصفه خاصه لابد وأن يعتمد على الاستخدام الواعى للقوانين الاقتصادية والاجتماعية• كما ان حل المشكلات الاقتصادية الزراعية ومنها مشكلة زيادة الفجوة الغذائية والعلاقة بين ملاكى الاراضى الزراعية ومستأجريها ومشكلات التوسع الزراعى الافقى لابد وأن تتم فى اطار متكامل من السياسات الاقتصادية والاجتماعية الرشيدة • ويجب أن تتسم تلك السياسات بالتكامل والتنسيق فيما بينها وتأخذ اتجاها تنمويا ليس فقط فى اطار القطاع الزراعى ولكن فى اطار الاقتصاد القومى ككل • ويجب أن تكون تلك السياسات متوازنة ومتكاملة وأن تتناسق القوانين والقرارات التنفيذية فيما بينها لتحقيق الاهداف القطاعية دون تعارض أو تضارب • ولهذا فان تحديد العوامل المؤثره فى السياسات الزراعية سواء اكانت عوامل خارجيه عن القطاع او عوامل داخلية فيما بين انشطة القطاع ذاته لابد وان يؤدى الى التعرف على عوامل الايجاب والسلب فى تنمية وتطور القطاع الزراعى على صعيد السياسات الزراعية والسياسات غير الزراعية ذات العلاقة كالسياسات المالية أو النقدية او الائتمانية او العلاقات التبادلية فى مجالات الانتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية وأثر قوانين وتشريعات الصادرات والواردات على انجازات القطاع الزراعى •

وفيما يختص بالتخطيط للقطاع الزراعى فان الخطة القومية يجب ان توفر بيانات خارجية عن التنمية فى القطاعات الاخرى • وقد تتضمن اهداف الخطة اهداف غير اقتصادية أى اهداف اجتماعية وسياسة لاترتبط اساسا بتنظيم الناتج المحلى الاجتماعى، ولذا يجب ان تنعكس تلك الاهداف السياسية والاجتماعية فى صوره سياسات وتشريعات تتمشى مع الاهداف الاقتصادية للخطه الزراعية ويظهر هنا اهمية الترابط ليس فقط فيما بين القطاعات الاقتصادية ومنها الزراعية والقطاعات الخدمية وانما فيما بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق اهداف الخطة القومية•

والترابط هو احد اهداف سياسة التنمية بصفه عامه كما أنه الاسلوب الذى تترجم به الميزانيات القطاعية الى مقترحات محددة لاتخاذ القرار التنفيذى عادة فى صورة استثمارات ، بمعنى انه من خلاله يتم ترجمة السياسات الاقتصادية الى مشروعات مترابطة ومحددة ، كما انه ايضا يعبر عن العملية التى تتضمن تحول المدخلات الى انتاج اقتصادى• وهو يعنى ايضا العلاقات التبادلية بين القطاعات ومدى استقلالية هذه القطاعات وطريقة المدخلات /المخرجات تعبر عن العلاقات مابين القطاعات الاقتصادية•

وهناك أيضا مشكلة الاطار التنظيمى والمؤسسى للقطاع الزراعى وكيفية أدارته وعلاقة ذلك بالاطار التنظيمى للاقتصاد القومى،اذيجب تحليل الاطار التنظيمى للسياسات الزراعية والسياسات الاقتصادية والمالية المرتبطه بها لتحديد خطوات اتخاذ القرار واجراءات تنفيذه ، ويجب ان يتضمن الاطار التنظيمى على عديد من الاتجاهات المتكاملة للانشطه الزراعية فى اطار السياسات الاقتصادية والمالية وبدائل تلك السياسات وأهداف تطوير وتنمية القطاع الزراعى كما هناك قضايا خاصه بالتمويل الخارجى للقطاع الزراعى وأثر المساعدات الامريكية منذ السبعينات على القطاع الزراعى ٠

يتعرض البحث بالتحليل الى العلاقات القائمه فيما بين السياسات الزراعيه وغير الزراعية لتحديد عوامل الايجاب والسلب ، وقد استخدام المنهج التحليلى الوصفى والاستقرائى لاشتقاق العلاقات التشابكية (الايجابيةأو السلبية)للمؤشرات الزراعية والمؤشرات الاقتصادية والمالية العامة فى اطار خطة التنمية الاولى (٨٢-١٩٨٧) والثانية (٨٧-١٩٩٢) ٠ وقد يمكن التوصل الى مؤشرات وعوامل محدده وذلك على ضوء التحليل الوصفى للسياسات والمؤشرات ذات العلاقة والتى تؤثر فى اهداف السياسة الزراعية ، والتى اعتمدت على مستوى البيانات المتاحه وامكانية تحديد العلاقة بين هذه المؤشرات مع توصيف السياسات واستنباط العلاقات التبادلية او التكاملية بين السياسات الزراعية والسياسات الاقتصادية والمالية فى ضوء الاطار العام لخطط التنمية ٠

ويقع البحث فى سته ابواب رئيسية يندرج تحت كل منها عدة فصول فرعية فيتناول الباب الاول مقدمة عامة لعلاقة السياسات الزراعية بالسياسات الاقتصادية والماليه العامة والتنظيمية فى ضوء اتجاهات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٠ بينما يتناول الباب الثانى الاوضاع الاقتصادية السائدة فى القطاع الزراعى مع وصف تحليلى للسياسات الزراعية والمؤشرات الاقتصادية والمالية ذات العلاقة بالاطار الاقتصادى والمالى والنقدى فى الاقتصاد المصرى ٠

أما الباب الثالث فيتناول الاتجاهات العامة للسياسات الزراعة مع تحليل لاهم ملامح تلك السياسات وخاصة السياسة السعرية منذ فترة الستينيات وأثر تلك السياسات على ميزان المدفوعات والضرائب والدعم على أسعار المدخلات والمخرجات الزراعية ، واثر تلك السياسات ايضا على الاسعار والتسويق ٠ كما يتناول هذا الباب تحليلا لسياسات العمالة والاجور الزراعية وكذلك كل من سياسات الاستثمار الزراعى والانتاج والاستهلاك الغذائى والميزان التجارى الزراعى ٠ هذا بالاضافة الى سياسات الائتمان الزراعى والتغيرات التكنولوجية فى الزراعة المصرية ٠

أما الباب الرابع فيتناول الاستثمار المحلى وتطور المساعدات الخارجية ودورها فى مجال تمويل القطاع الزراعى وتطوره ، فى حين يتناول الباب الخامس اهم السياسات الاقتصادية المؤثره على الصادرات الزراعية من حيث تحليل القوانين والتشريعات والقرارات الصادرة فى هذا المجال واثرها على تنشيط او انكماش حصيلة الصادرات الزراعية • ويتناول الباب السادس بالتفصيل تحليلا للسياسة المالية النقدية والائتمانية موضحا أثرها على القطاع الزراعى، ويتعرض هذا الباب ايضا الى حجم الانفاق العامة والسياسة الضريبية وسياسات الائتمان والتمويل واثر تلك السياسات على نمو وتطور القطاع الزراعى •واخيرا يتضمن الباب السابع الخلاصة والتوصيات ، هذا بالاضافة الى الملاحق الا حصائية والمرفقات •

الباب الثانى

الاوضاع الاقتصادية السائدة فى القطاع الزراعى

٢- الاوضاع الاقتصادية السائدة فى القطاع الزراعـــــى :

لتقييم تطور وتنمية القطاع الزراعى لابد من استعراض المؤشرات الاقتصادية خلال السنوات السابقة لهذا القطاع وعلاقة تلك المؤشرات بالسياسات ذات العلاقـــة المباشرة وغير المباشرة بالقطاع الزراعى. وهنا تجدر الاشاره الى وجود مجموعتين مـــن العوامل التى تؤثر سالبا او ايجابا فى تطور ونمو القطاع الزراعى ، أولهما مجموعـــة العوامل التى يمكن ان يطلق عليها عوامل داخلية فى اطار القطاع الزراعى نفســـه، وثانيهما مجموعة العوامل والسياسات التى يمكن ان يطلق عليها عوامل خارجية فى اطـار الاقتصاد المصرى ككل - وهى تمثل تلك العوامل المؤثره فى القطاع الزراعى كنتيجـه للسياسات الاقتصادية والمالية أو النقدية واللوائح التنفيذية لتلك السياسات فى نطـــاق الاقتصاد القومى . وحيث ان انجازات القطاع الزراعى ترتبط بالانجازات فى القطاعـــات الاقتصادية الاخرى ، فأنه من الضرورى أولا وقبل التعرض للسياسات الاقتصاديـــــه ذات العلاقة بالقطاع الزراعى ، استعراض انجازات القطاع الزراعى فى اطار السياســـات الاقتصادية والمالية والنقدية السائدة خلال السنوات العشر الماضية .

كما هو معروف فان التنمية الزراعية تعتبر من العمليات المعقده التـــــى لايتم تحقيقها الا من خلال مجموعة كبيرة من البرامج والسياسات المتنوعة (الزراعيـــة وغير الزراعية) وقد تكون السياسات الاجتماعية اكثر تأثيرا على عملية التنمية الزراعية من السياسة الزراعية ذاتها . وتستمد التنمية الزراعية اهميتها فى الدول ذات الكثافة السكانيـة المرتفعة مثل مصر فـــــــــى توفير الغذاء للاعداد المتزايده من السكان ، الا انه فى ظل محدودية الموارد الزراعية ، فانه ينبغى ان يكون جوهر عملية التنميـــة التصنيع الزراعى الى جانب تعظيم العائد من الموارد الزراعية المتاحه نظرا لان الزراعـه هى السبيل الوحيد لتوفير الغذاء للاعداد المتزايده من السكان وتوفير الاسواق لاى تقدم صناعى ، حيث ان معدل النمو الكلى الذى يستهدف تحقيقه للدول الناميـــه الزراعية انما يتوقف اساسا على مايحدث من تغيرات هيكلية فى القطاع الزراعى .

وحيث ان التغيرات الهيكلية تتحقق نتيجة سياسات وقوانين ولوائح تنفيذيه تؤثر وتتأثر بالقطاع الريفى وذات علاقة بالقطاع الحضرى ، فان التنسيق فيمـا بين السياسات الزراعية / الريفية والسياسات الاخرى فى كافة مجالات الاقتصاد القومى تعتبر من اهم عوامل نجاح التنمية الزراعية .

لقد ترتب على زيادة السكان بصورة غير متوقعه انخفاض الدخل الفردى وذلك بسبب عجز الدخل القومى على ملاحقة معدلات النمو المتزايدة فى السكان ، وبذا فأن الانفجار السكانى يعتبر من معوقات التنمية الزراعية ويجب وضع التشريعات والقوانين المنظمه والمحدده للتطور السريع فى اعداد السكان حيث ان معدل النمو البالغ حاليا نحو ٢ر٦٪ سنويا يجب ان ينخفض الى ادنى معدل له ، ولن يتأتى ذلك الا بتنسيق الجهود للسيطرة على معدلات النمو فى مستوى يتمشى مع معدلات النمو فى الانتاج الزراعى. وقد يترتب على الانفجار السكانى وكما هو مشاهد حاليا مشكلات كثيرة من اهمها نقص الغذاء وزيادة حجم الواردات الغذائية عن طريق الاستيراد ، وزيادة معدلات البطالة المقنعه التى تركزت ولوقت قريب فى القطاع الزراعى ، بالرغم من المعاناه التى نشاهدها حاليا فيما يتعلق بالعمالة الزراعية وعدم توفرها بالرغم من ارتفاع مستويات الاجور بمعدلات متزايدة • ولاتزال تلك المشكلة على قمة قضايا التنمية فيما يتعلق بحجم البطالة بصفة عامة والبطالة الزراعية بصفه خاصة واثر القرارات والسياسات الخاصه بالعمالة على زيادة حدة تلك المشكلة.

وقد ترتب ايضا على الزيادة السريعة للسكان انخفاض نصيب الفرد من المساحه المحصولية بسبب عدم امكان التوسع فى الاراضى الزراعية بالمعدلات التى تساير الزيادة فى النمو السكانى بمصر. لقدترتب أيضا على تعثر سياسات استصلاح الاراضى خلال السبعينات والثمانينات تدهور نسب الاكتفاء الذاتى فى كثير من المنتجات الزراعية (خاصه القمح) مما أدى الى اعتماد المستهلك المصرى على المعونات الغذائية واصبح يدور فى اطار التبعية الغذائية التى تسيطر عليها دول الغرب .

كما ادى عجز الانتاج الزراعى وزيادة الفجوه الغذائية وارتفاع معدلات الاستيراد مع نقص معدلات التصدير الى تغيير هيكل الصادرات المصرية خلال فترة السبعينات والثمانينات، حيث تراجعت الصادرات الزراعية وتصدر البترول ومنتجاته قائمة الصادرات السلعية. وقد ادى عجز الصادرات وخاصة الزراعية عن ملاحقة الزيادة المضطردة فى الواردات الى عجز فى الميزان التجارى مما ترتب عليه استمرار العجز المضطرد فى ميزان المدفوعات الجارية ، وبذا فان انخفاض معدل الصادرات وارتفاع معدل الاستيراد يمثل مشكلة اقتصادية اخرى للاقتصاد القومى سوف يتم مناقشتها فى الابواب التالية ويلاحظ ايضا انخفاض الكفاءة الانتاجية خاصة فى القطاع الزراعى ، الامر الذى يؤدى الى انخفاض نصيب الفرد من رؤوس الاموال المنتجه (الاستثمار) ، هذا الى جانب ارتفاع نصيب الاستهلاك العام ليس فقط من الاستهلاك ولكن ايضا من الناتج القومى.

---

(١) يرى الباحث أن المشكلة السكانية فى واقع الأمر قد تكون فى صالح الاقتصاد القومى وليست من معوقات نموه، اذا ما أمكن استغلال الموارد البشرية فى زيادة الانتاج والانتاجية وخلق مزيد من فرص العمل المنتج . وليس هناك مايشير الى وجود قيود مؤكدة على استغلال الموارد الطبيعية غير المعروفة لنا حاليا فى مصر (مثلا استصلاح الأراضى الصحراوية) والتى تستوعب الزيادة السكانية .